الاتفاق السعودي الإيراني
قراءة في الدوافع- التداعيات المحتملة

إعداد
شيماء حسن علي
باحثة في العلوم السياسية

بعد انقطاع العلاقات الدبلوماسية لمدة ٧سنوات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، يأتي البيان السعودي الإيراني برعاية صينية وجهود عربية خليجية لتعلن كل دولة منهم استعادة العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح القنصليات في البلدين خلال ٦٠ يوما من تاريخ صدور الإعلان في مارس ٢٠٢٣، وقد تم قطع العلاقات بين الدولتين على أثر إعدام المملكة رجل الدين الشيعي المتمرد وما تبعه من الهجوم على السفارات السعودية في إيران بخاصة في مدينه مشهد الإيرانية، وفي الواقع فإن لكل طرف له دوافعه التي أدت به لتلك النتيجة وهو ما ستناقشه هذه الورقة.

يبدو من التحركات الصينية تغليب المنفعة والجانب المصلحي الواقعي على الإيدولوجيا وهو الوضع الذي مكنها من إقامة العلاقات المتوازنة مع النقيضين، إذ يتضح ذلك منذ الإعلان عن "مبادرة الحزام والطريق" ٢٠١٣ والتي بفضلها وسعت بكين من علاقاتها مع الدول التي من المتوقع أن يمر عبرها تلك المبادرة بخاصة دول آسيا الوسطى وإيران والخليج العربي، إذ إن الرغبة في إرساء الاستقرار والتهدئة في الملفات الإقليمية المشتعلة كانت واضحة، بالنسبة لعلاقات الصين مع السعودية، فقد امتازت بالنمو والتطور منذ أول زيارة للرئيس الصيني للرياض، وقد كان ذلك في أعقاب فوز ترامب ٢٠١٦، ثم زيارة الملك سلمان مارس ٢٠١٧ للصين، وزيارة فبراير ٢٠١٩ زيارة محمد بن سلمان ولي العهد للصين، وأخيراً القمة السعودية الصينية كانت في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢. وهي القمة التي أكد الجانبان خلالها على احترام مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويرى البعض أنه خلال تلك القمة قد تم طرح فكرة الدور الصيني المحتمل لرعاية المفاوضات بين الجانبين، إذ تعد الصين من الشركاء الاقتصاديين الاستراتيجيين لإيران، وهي بالفعل تنمي علاقاتها بالسعودية فعلى الرغم من الاتفاق الاستراتيجي الموقع بين إيران والصين فإن بكين قد اتجهت بالفعل للاستثمار في غاز ونفط السعودية وقطر وبعيدا عن إيران التي مازالت تعاني من العقوبات الغربية المتزايدة.[١]

---

[١] ميد إيست نيوز، "**أربع رسائل لطهران في بيان القمة السعودية الإيرانية**"، ميد إيست نيوز، بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط الاتي:https://mdeast.news

وقد اعتبر البعض أن البيان الختامي للقمة السعودية الصينية ٢٠٢٢ يحمل عدة رسائل، منها التأكيد على سلمية البرنامج النووي الإيراني وضرورة تعاون الصين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي الرسائل التي قد اعتبرها البعض متأخرة نوعًا ما، بخاصة مع تزايد التقارير التي تؤكد أن إيران فعلا على أعقاب تخصيب نسب كبيرة من اليورانيوم وامتلاك سلاح نووي، إن أرادت، وأيضًا شجّع على علاقات خليجية إيرانية وفقًا لمبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهذا المبدأ قد شكل المنطلق الأساسي لرعاية واستكمال المفاوضات الموجودة أصلا بين إيران والسعودية منذ فترة شهدت تدخل الوسيط العراقي والعماني في عواصم هذه الدول.[٢]

بالنسبة للسعودية فالواقع أن الرياض قد وجدت ضالتها في التعاون مع قوى دولية صاعدة – تطمح بان تكون قوى عظمى ٢٠٤٩ – لا يشترط عليها قيود سياسية معينة، فالنموذج الشرقي الصيني الروسي يوفر الرعاية والحماية على غرار ما وفره لبشار الأسد في سوريا، وعلى عكس النموذج الغربي الذي ما لبث أن يتخلى عن حلفائه التقليدين في الدول العربية، سواء جاء هذا التخلي بسحب الدعم على خلفية احتجاجات شعبية أو حتى تدخل عسكري أو مزاعم نشر الديمقراطية وإسقاط الديكتاتور، أضف إلى ذلك الرؤية الاستراتيجية لولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" رؤية السعودية ٢٠٣٠ والتي يحاول فيها تخطى الاعتماد الكلي على النفط وتنويع مصادر توليد الدخل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فوائض مالية واستثمارها في الداخل السعودي، وهو ما تشهده الدولة السعودية الجديدة من نهضة صناعية وثقافية واقتصادية جديدة، وقد تعززت تلك الدوافع بعد ما ذكر في الأدبيات الغربية بما يسمى "ما بعد مشيخات الخليج العربي"، وبعد انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من الشرق الأوسط، اتجاهها شرقا، وقد تكرس هذا الشعور لدي الخليجيين بعد هجوم الحوثيين على منشآت أرامكو السعودية والرد الأمريكي الباهت إزاءه، فضلاً عن الرغبة السعودية في تطوير برنامج نووي سلمي ورغبتها أيضا في التزام أمريكي بالحماية من أي مخاطر إيرانية وهو ما لم يتحقق بل حاولت واشنطن وحلفائها الضغط على السعودية لعمل ما يسمى "ناتو عربي" لحماية المنطقة ضد الأخطار الإيرانية وبمشاركة إسرائيل.

---

[٢] روسيا اليوم، "**البيان الختامي للقمة السعودية الصينية**"، بتاريخ٩ديسمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط الاتي: https://arabic.rt.com/middle_/

في الواقع ما تصدره التقارير والصحف العربية لم نلق منه ما يفيد بقيام هذا "الناتو العربي"- اللهم إلا بعض ترتيبات الأمن الجماعي في البحر الأحمر- على الرغم من سياسة إسرائيل التي تضغط بشدة لضرورة توجيه ضربة لإيران لمنعها من امتلاك سلاح نووي، أيضا هناك الرغبة السعودية في إنهاء الحرب في اليمن إذ مثلت هذه الحرب "فيتنام السعودية في اليمن" والتي بسببها تكبدت خسائر كبيرة وتعرضت للشجب من المنظمات الدولية الحقوقية بسبب الانتهاكات التي حدثت على الرغم من الدور الحقوقي الذي تلعبه السعودية هناك.[٣]

وعلى أي حال، إن التكهنات حول تهميش الولايات المتحدة مبالغ فيها إلى حد كبير، ستظل الولايات المتحدة الحليف الرئيسي للسعوديين، على الرغم من أن الرياض أبدت استعدادًا أقل في مسألة زيادة إنتاج النفط وتخفيض أسعاره.

وعلى جانب آخر، تحاول إيران جاهده أن تحافظ على استقرار نظامها، بخاصة بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية على أثر مقتل "ماهسا أميني" وهو الحادث الذي مثل "القشة التي قصمت ظهر البعير" إذ إن هناك أسبابا جذرية لمثل هذه الاحتجاجات لا يسع هذه الورقة الخوض فيها، أيضًا رغبة إيران في التهدئة الإقليمية – وهي بذلك لا تعني التخلي عن حلفائها وأوراق الضغط التي تستخدمها للتسويق لنموذجها الإسلامي- ولكن ربما التهدئة تشمل على المدى القصير التهدئة في اليمن (ملف دعم الحوثيين) إذ بالفعل ينخرطون في هدنة مع السعودية، التي ربما تتحول إلى حل سلمي – ربما يتضمن الاعتراف بحكومة صنعاء – في الأجل البعيد، وهو ما تصبو إليه هذه الأخيرة نظرا لاعتبارات الأمن القومي السعودي.[٤] واقع الأمر أن لدى إيران رغبة في وجود متنفس اقتصادي ربما يأتي من وراء فكرة استعادة العلاقات مع السعودية وربما وجود بعض الحوافز الاقتصادية على غرار العلاقات الإيرانية / الكويتية والإيرانية / الإماراتية، وهو ما سوف يتضح في الشهور القادمة والتي يمكن أن تشي بما سوف تؤول إليه الأوضاع خاصة في الملفات الإقليمية الشائكة.

---

[٣] احمد فحص،" **خسائر السعودية في اليمن**"، الميادين، (بيروت: الميادين الفضائية، بتاريخ ٣٠ديسمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط الاتي:https://www.almayadeen.net

[٤] عمرو حمزاوي، "**مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن** "،مركز كارينجي للشرق الأوسط،بتاريخ ١٦مارس ٢٠٢٣،متاح على الرابط الاتي:-https://carnegie-mec.org/

وعلى أي حال فيذهب بعض المتفائلين إلى أبعد من ذلك بل ويطمع في وجود حل للأزمات الطاحنة في العراق ولبنان وتدعيم شرعية النظام في سوريا وإيجاد صيغة لعودة سوريا في الجامعة العربية، أو حتى إبقاء وضعها على ما هو عليه إذ إن هذه المسالة يتعدى مسألة التفاهمات الإقليمية،[٥] وأخيرًا يمكن القول إن هناك عدة ثوابت أولها أن الولايات المتحدة تعد الشريك الأمني الأول للخليج العربي، ومع ذلك يمكن الاعتماد على بكين في المسائل الاقتصادية والسياسية، لن تتخلى إيران عن أوراق الضغط التي بيدها والتي تعتمد عليها في تسويق نموذجها الإسلامي ومع ذلك يمكن وقف دعم الحوثيين بالسلاح إذ تم التوصل لتفاهمات، أن أي تقارب إيراني سعودي هو في صالح المواطن العربي والأمة الإسلامية وضد المصالح الإسرائيلية التي ترغب في تأجيج الصراع في الشرق الأوسط وشن هجوم على إيران.

حزب العدل

[٥] ارون ديفيد ميلر، **المرجع السابق.**